

«الدائرة الاقتصادية» أكدت أن قطع غيار السيارات استأثرت بـ 57٪ منها

إتلاف 700 ألف منتج مقلد في الشارقة



المضبوطات التي جرى إتلافها تتضمن قطع غيار سيارات وإلكترونيات وخطوط.

العام الأسبق، ما يعني نمواً بنسبة 32٪. وأوضح أن «المبادرة اتبعت سياسة جديدة في عمليات الإتلاف للضمان المضمونة خلال العام الماضي، إذ بدأت تجميع مختلف السلع المضبوطة على مراحل زمنية مختلفة خلال العام، ليتم إتلافها مرة واحدة، بدلاً من تنفيذ عمليات إتلاف متعددة خلال العام الماضي»، مشيراً إلى أن «عمليات الإتلاف التي تمت أواخر

بمخبرات الشركات المسؤولة ووكلاء العلامات التجارية التي يتم تنفيذها في الدولة للتحقق من المنتجات، خصوصاً في ظل ارتفاع درجات إنفاذ التقليد للمنتجات»، لافتاً إلى أن «الدائرة رصدت نمواً في عدد القطع المقلدة المضبوطة حتى نهاية العام الماضي بلغ 10٪، مقارنة بعدد القطع المقلدة خلال عام 2011، وذلك نتيجة زيادة وعي المستهلكين وتكثيف الحملات

المنتجات، وأعادوا تغليفها بشكل مائل للسلع الأصلية»، لافتاً إلى أن «الدائرة أحييت خلال تلك العملية لروبيع 3000 (فلاش ميموري) مقلد قبل تصويبها في منافذ البيع، وتمت مصادرها جميعاً تصويهاً لأصحابها، إضافة إلى الطابعة المستخدمة في التقليد.

شكاوى

العربية في الدولة وقلبيها وإعادة تغليفها باتقان، ليبدو الشكل الخارجي حاملاً للعلامة الأصلية المراد تقليدها»، وأشار لفاضل إلى أن «الدائرة ضيقت خلال حملة تفتيشية لها قبل أسبوعين وحدات ذاكرة متقلدة (فلاش ميموري) جرى تقليدها وتباع وبأسعار منخفضة، إذ نجح المروجون إلى إدخال المنتجات المنقطة إلى أراضي الدولة من دون أن يتم مطابقتها

الماضي وخلال بداية العام الجاري، سواء عبر متابعة الأسواق أو من خلال التحقق من شكاوى الغش التجاري، تطورا في إنفاذ المنتجات المقلدة، خصوصاً شكلها الخارجي، بشكل كبير مقارنة بالأعوام الماضية، إضافة إلى لجوء الشركات المقلدة إلى حيل مبتكرة لتسريب المنتجات المقلدة إلى أسواق الدولة»، مشيراً إلى أن «من أبرز تلك الحيل لجوء المستودعات والتحال المخالفة إلى جانب

وتفتيش، قال رئيس قسم الحماية التجارية في دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، علي فاضل، إن «الدائرة أتلقت 700 ألف منتج مقلد لعلامات تجارية دولية مختلفة، تم ضبطها ومصادرتها في حملات تفتيش ورقابية على مستودعات ومحال في مناطق مختلفة من إمارة الشارقة حتى نهاية عام 2012»، لافتاً إلى أن «المنتجات المقلدة التي تم إتلافها، تضمنت 400 ألف قبعة

«اقتصادية الشارقة» و«شروق» تبثان تعزيز التعاون

عقدت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، اجتماعاً مشتركاً يهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين، بما يكفل دعم استراتيجيات الارتفاع الاقتصادي والاستثماري في إمارة الشارقة، ومناقشة آليات تعزيز الفرص الاستثمارية، والمشروعات المستقبلية ذات الاهتمام المشترك.

وجرى خلال اللقاء مناقشة إمكانات تعزيز المناخ الاستثماري في الإمارة، وتذليل ما يمكن من العقبات التي تحول من دون ذلك، ودعم المستثمرين والمشروعات الاستثمارية الجديدة بكل الإمكانيات المتاحة للجانبين.

وقال رئيس الدائرة، لمعلاق بن عبدالله بن هبة الصويدي، «تعكف الدائرة حالياً على دراسة آلية عمل مع (شروق) لتسهيل إجراءات المستثمرين، وربطهم بـ (شروق) لتسهيل عملهم داخل الإمارة»، مشيراً إلى أن «الباب مفتوح لأي رأي أو مقترح أو حلقة من شأنها أن تعزز هذا التوجه خدمة لمكانة ودور الشارقة».

من جهته، قال المدير التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، مروان بن جاسم الصركال، «كان للقاء مع الدائرة ولعمدتها منها استعدادها لتقديم جميع التسهيلات والدعم الممكن لدعم عجلة النمو الاقتصادي والاستثماري، ولبدءنا رحلة في رفع مستوى العمل المشترك مع الدائرة، وإيجاد تعاون وشراكات جديدة على وفق اتحاد الرؤى لما فيه مصلحة الإمارات». • الشارقة - الإمارات اليوم

ألف من إجمالي القطع
والمضبوطات المضبوطة في
2012 كانت قطع غيار
للسيارات.

400

أحمد الشربيني • الشارقة

أتلقت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة 700 ألف منتج مقلد لعلامات تجارية دولية مختلفة، الأسبوع الماضي، تضمنت 400 ألف قطعة غيار مقلدة للسيارات، تم ضبطها جميعها على مراحل زمنية مختلفة خلال العام الماضي، ضمن حملات ورقابية نفذتها الدائرة على مستودعات ومحال تجارية في الإمارة.

وأفادت الدائرة بأن إجمالي عدد قطع المنتجات المقلدة المضبوطة ارتفع حتى نهاية العام الماضي بنسبة 10٪ مقارنة بعام 2011، نتيجة زيادة وعي المستهلكين، وارتفاع عدد شكاوى الغش التجاري، لتصل في محمليها إلى 145 شكوى، مقارنة بـ 110 شكوى خلال العام الأسبق، بنمو 32٪.

ولفتت إلى أن المنتجات المضبوطة المقلدة تضمنت كوابل ومنتجات كهربائية، ساعات، عطور، أحذية رياضية، حقائب، إضافة إلى قطع غيار السيارات التي استحوذت بحسب 57٪ من إجمالي الضبوطات.

وأشارت له الإمارات اليوم» إلى أنها أصدرت قرارات بإغلاق 120 محلاً تجارياً خلال العام المنصرم، تم ضبطها وترواح منتجاتها مقلدة تعس سلامة وأمن المستهلكين.

إتلاف



**رئيس قسم الحماية
التجارية في
«اقتصادية الشارقة»
علي فاضل:**

**«ارتفاع عدد شكاوي
الغش التجاري خلال عام
2012 بنسبة 32% يؤشر
إلى زيادة وعي
المستهلكين، وتعزيز
الدائرة جهود الرقابة.»**

إعادة تدوير



قال مدير مصنع إعادة التدوير في شركة «بينة» لإدارة النفايات في الشارقة، مروان حميس الشامسي، إن «الفرقة امتحنت في عملية الإزالة الأخيرة للمنتجات المقلدة التي سيطرتها دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة ماكينته جديدة. تعمل كمصنع متحرك لإعادة تدوير المنتجات من خلال ثلاث خطوط إنتاج لفصل المواد الأساسية، التي يتم إعادة بيعها للمصانع على شكل مواد خام لتدويرها»
وأشار إلى أن «الماكينة تعمل تلقائياً، وتم شراؤها بالشراكة مع بلدية الشارقة بكلفة تقدر بنحو ستة ملايين درهم، وتتميز بإمكانية نقلها إلى مختلف المواقع لتنفيذ عمليات الإزالة وإعادة التدوير، بما يحقق أهداف أستر البحرية للشركة بعده دفن أي نفايات في الأرض خلال عام 2015، وذلك عبر التقليل التدريجي للنفايات وتوسيع وتطوير عمليات إعادة التدوير»

المقلدة، وتنوع حيل الشركات العروجة لها محلياً، وكون التقليد ظاهرة عالمية يصعب القضاء عليها نهائياً، عوامل جعلت الدائرة تعمل باستمرار على تطوير مكافحة الغش التجاري في مختلف المجالات، مع الإسهام في زيادة وعي المستهلكين إزاء المنتجات المقلدة لحمايتهم من الخاطر التي قد تلحق بهم جراء شراؤها أو اقتنائها.

وأضاف أن «المعايير العامة المنسجمة لشحوب المستهلكين الوقوع كضحايا للمنتجات المقلدة تشمل التكرار من شكل المنتج، والحرم من قدر الأمان عن الشراء من المشاهدة المعتسمة. خصوصاً في المنتجات التي تتعلق بالصحة، إضافة إلى تحجب المنتجات التي تهرول بأسعار منخفضة للغاية بطريقة تثير الشك في كونها أصلية، وتحجب شراء المنتجات التي يتشابه الرقم التسلسلي (باركود) لكل منتجاتها، وذلك على الرغم من نحو بعض المقلدين لوضع أرقام (باركود) مغشلة لزيادة إقبال المستهلك في بعض السلع المقلدة المعروضة»

تنسيق

من جانبها، التزمت المستشارة القانونية للملكة الفكرية في شركة «الشعالي وشركاه للاستشارات القانونية»، مريم الدقمري، إلى أن «شركتها تمثل 114 علامة تجارية دولية لمنتجات مختلفة، وتتفق مع جميع الدوائر الاقتصادية والعلمية في الدولة لمكافحة تقليد تلك المنتجات». لافتة إلى أن «شركتها حضرت نحو 40 عملية لإزالة منتجات مقلدة في الدولة نحو 50 علامة تجارية تمثلها العام الماضي، إضافة لعملية الإزالة المنظمة الجبراً في الشارقة، التي احتوت على قطع غير سيارات وبنطالات شخصية تابعة لعلامات تجارية تمثلها الشركة في الدولة»
وأضافت أن «الشركة ترفع قضايا جزائية بحق المروجين للمنتجات المقلدة التي يتم سيطرتها» مبيّنة أن «أكثر عمليات التقليد تركز على قطع غير السيارات والعلطور والمعدات والعقاب، ونتميز بالثقل كبير يصعب كشفها من قبل المستهلكين»



من المصدر

طبيعة العلامة، خصوصاً في حال ترويجها باسم علامة المستهلكين»

تطوير المكافأة

وأفاد فاضل بأن «بعض الشركات الممثلة للعلامات التجارية المعتدي عليها بتقليد منتجاتها يشاركون في تنفيذ عمليات الإزالة، وتتعاون مع الدائرة في مكافحة المنتجات المقلدة»، مبيّناً أن «بعض الشركات من أصحاب العلامات التجارية يلهوون إلى تحويل شكاوي بحق المروجين لمنتجاتها المقلدة إلى حياض قضائية»
وأفاد إلى أن «استمرار انتشار المنتجات

والكبابات والمنتجات الكوربانية»، لافتاً إلى أن «هناك لجنة متخصصة في الدائرة تفتقر موضوعات الإغلاق وإعادة الافتتاح لبعض الحال التي تتلوه بالتعهد بعدم تكرار المخالفات بعد سداد الغرامة المالية التي تفرض بقيمة موازية للمبالغ المصروفة، ولا تقل بأي حال عن 5000 درهم»
وأوضح أن «الحال التي يتم إغلاقها وتمنع عن التعهد وسداد الغرامة لا يتم إعادة فتحها، فيما يتم إيقاف تراخيص الحال التي يتم إغلاقها وتبثت بفتحها تكرار مخالفة الأجرار في المضامع المقلدة مع إحالة بعضها إلى الجهات القانونية بحسب

البيلاستيك، كما أن الألاف قطع غير السيارات لم يشكل لا يضر البيئة، خصوصاً بالنسبة للمنتجات التي تحتوي زيوتاً أو مواد قد تسبب في تلوث التربة والهواء»

إغلاق

وقال فاضل إن «قرارات الإغلاق التي أصدرتها الدائرة بحق الحال التجارية التي ثبت وجود منتجات مقلدة لديها بلغت 120 قراراً حتى نهاية العام الماضي، تركزت في الحال التي نتاجها بمنتجات مقلدة تمس سلامة وأمن المستهلكين بشكل كبير، خصوصاً منتجات قطع غير السيارات